دفعُ الأكاذيب عن الإمامِ مالكٍ والتّلاميذ

بقلم:

د.عبد المنّان الفرجاني

متخصّص في أصول الدّين والفلسفة والمنطق

في الردّ على: أحمد مُحَّد عبدالحفيظ

رئيس اللجنة العليا للإفتاء بليبيا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا مُحَمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد:

فهذه رسالة مختصرة في الرد على أحد الجهلة المتصدرين للكلام في دين الله، المدعو (أحمد مُحَمَّد عبدالحفيظ) في كتاب له بعنوان: (بيان براءة الإمام مالك وأصحابه وكبار أتباعه من مذهب الأشاعرة)، قد جمع فيها ما ظنّه هذا الجاهل دليلاً وبرهاناً، وليس الأمر كذلك، وإنه لضالّ عن الحق، مُضلّ غيرَه، ومن المؤسف أن هذا الكتاب قد صدر برعاية: (الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية) وهذا الكاتب هو (رئيس اللجنة العليا للإفتاء بليبيا)!

ويتلخص كتاب هذا الرجل في ثلاث نقاط:

(1) مذهب المالكية كان (سلفياً) حتى جاء مُحَمَّد بن تومرت (ت524هـ) وأسس دولة الموحدين، فأجبر أهل المغرب كافة على اعتناق هذا المعتقد، وأنه قبل ذلك كان المذهب خاليا عن (تأويلات أهل الأهواء)!

(2) أن الإمام أبا الحسن الأشعري قد ترك مذهبه في آخر عمره، و(تبرّأ منه وتاب إلى ما كان عليه السلف الصالح)، وكذلك فعل غيره من أئمة الأشاعرة!

(3) نقولٌ يزعم الناقل أن بها يثبت أن المالكية (يذمُّون فيها طريقة أهل الكلام والفسلفة من أشاعرة وغيرهم)، ويُثبت أن (من نسب الأشعرية إلى الإمام مالك أو أحد أصحابه أو أحد كبار أئمة المذهب قريبي العهد من الإمام مالك، فإنما هو مفتر كذّاب أو جاهل جهلا مطبقًا)!

وسأبيّن باختصار فيما يلي مدى جهل هذا القائل، ومدى كذبه وسخافة عقله، وتشويشه المتعمّد، ونظره السقيم، ولكثرة أخطائه يصعب الإحاطة بها، واللهَ أرجو أن يكون فيما نورده هنا كفاية للعاقل، وبالله التوفيق.

فصل في الرد على الدعوى الأولى:

(ألزم ابن تومرت أهل المغرب على اتباع المذهب الأشعري)

هذه دعوى باطلة، وإن قال بها ابن خلدون، بل كان المذهب الأشعري معروفاً قبل ظهور ابن تومرت، بل كان هو الشعار الرسمي لدى دولة المرابطين، والعجيب أن هذا الكاتب نقل لنا كلاماً من الإمام الفقيه ابن رشد الجد في ذمّ الأشاعرة، ونسي أن ينقل فتواه المشهورة في وجوب تعظيم أئمة الأشاعرة، ووجوب تعزير كل من يتكلم في حقهم بالجرح، فإذا كان المدعو عبدالحفيظ صادقًا في دعواه، وهو فعلاً يقتدي بكلام (الإمام ابن رشد) كما أسماه هو في كتابه (ص11)، فليقدِّم توبته بين يدي الشعب الليبي، أو يقدِّم نفسه للقضاء، وإلا فليترك الكذب والتشويش على الناس، وليصرّح لنا أنه ليس متبعًا للمذهب المالكي، ولا يقتدي بهم، وليبيّن لنا معتقده الحقيقي ومذهبه؛ وإليكم نصّ كلام الإمام ابن رُشد حين استفتاه أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين:

[سؤال أمير المسلمين ﷺ: للقاضي أبي الوليد ابن رشد ﷺ:]

ما يقول الفقيه، القاضي الأجل، الأوحد، أبو الوليد – وصل الله توفيقه وتسديده، ونهج إلى كل صالحه طريقه –، في **الشيخ أبي الحسن الأشعري، وأبي إسحاق الاسفرايني، وأبي بكر الباقلاني، وأبي بكر بن فورك، وأبي المعالي، وأبي الوليد الباجي**، ونظرائهم ممن ينتحل علم الكلام، ويتكلم في أصول الديانات ويصف الرد على أهل الاهواء، أهم أئمة رشاد وهداية، أم هم قادة حيرة وعماية؟ وما تقول في قوم يسبونهم، وينتقصونهم، ويسبون كل من **ينتمي إلى علم الأشعرية، ويكفرونهم ويتبرؤون منهم، وينحرفون بالولاية عنهم، ويعتقدون أنهم على ضلالة وخائضون في جهالة، ماذا يقال لهم، ويصنع بهم، ويعتقد فيهم، أيتركون على أهوائهم، أم يكف عن غلوائهم، وهل ذلك جرحة أديانهم، ودخل في أيمانهم، أم لا؟)**[1]

---

[1]مسائل ابن رشد، جزء.1، 715-716.

فأجابه ابن رشد رحمه الله: (تصفحت، عصمنا الله وإياك، سؤالك هذا، ووقفت عليه. **وهؤلاء الذين سميت من العلماء أئمة خير، وممن يجب بهم الاقتداء، لأنهم قاموا بنصر الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة، وأوضحوا المشكلات، وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات.** فهم بمعرفتهم بأصول الديانات، **العلماء على الحقيقة، لعلمهم بالله عز وجل، وما يجب له، وما يجوز عليه، وما ينتفي عنه، إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول.**

فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم، ويقر لهم بسوابقهم، فهم الذين عنى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله أعلم، بقوله: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين) فلا يعتقد أنهم على ضلالة إلا غبيٌ جاهل، أو مبتدع زائغ، عن الحق مائل، ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق، وقد قال الله عز وجل: ((والذين يؤذون المومنين والمومنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً واثماً مبينا)).

فيجب أن يبصَّر الجاهل منهم، ويؤدَّب الفاسق، ويُستتاب المبتدع، الزائغ عن الحق، إذا كان مستهلا ببدعته، فإن تاب وإلا ضرب أبدًا، حتى يتوب، كما فعل عمر بن الخطاب ﷺ، بصبيغ المتهم في اعتقاده، من ضربه إياه حتى قال «يا أمير المؤمنين إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني موضع الداء، وإن كنت تريد قتلي فأجهز عليّ، فخلى سبيله».

والله أسأله العصمة والتوفيق، برحمته، قاله مُحَمَّد بن رشد).[2]

كلام الإمام واضح، ويمكننا أن نستخلص منه مسائل:

- أئمة الأشاعرة هم أئمة الدين، والعلماء على الحقيقة.
- وجب الإقتداء بهم.
- وجب الاعتراف بفضائلهم.

---

[2] مسائل ابن رشد، جزء. 1، ص. 716-717.

- من يعتقد فيهم الضلال فهو: إما غبي جاهل أو مبتدع زائغ.
- من يسبهم فإنه فاسق.

فما دام الأخ عبدالحفيظ ذكر كلام الإمام ابن رشد، ولقّبه ب (الإمام)، واحتجّ بكلامه، فهو إما جاهل لا يدري عمن ينقل، وإمَّا مدّلس يريد أن يشوّش على الناس بطريق فقهاء المالكية.

والأهم من ذلك أن هذا السؤال ورد على الإمام من قِبَل أمير المسلمين علي بن يوسف، وهذا دليل قاطع وكافٍ لمن له أدنى تمييز أن المذهب الأشعري كان شعارًا رسمياً لدولة المرابطين قبل ظهور ابن تومرت ودولته "الموحدون"، وهذا يكفي في إبطال دعوى عبد الحفيظ!

ولاحظوا أنه في نفس السؤال قال: (أيتركون على أهوائهم؟) وهذا واضح أنه كان أشعرياً، وأنّه كان يطلب من الإمام الإذن في تأديب هؤلاء الفسقة، الذي التحق بهم أحمد عبد الحفيظ!

إضافة:

معلوم أن القاضي عياض (ت544هـ) رحمه الله كان من كبار علماء المالكية، وهو من علماء دولة المرابطين، وهو صاحب الكتاب الكبير: ترتيب المدارك، حيث أرّخ للمذهب المالكي وذكر تراجم علماء المذهب بالتفصيل، وذكر أمرين مهمين في هذا الصدد:

الأول: أن الإمام أبا الحسن الأشعري كان من المالكية، فذكر للإمام ترجمة مطوّلة ولم يذكر لنا – كما يزعم أحمد عبدالحفيظ – أن الإمام أبا الحسن الأشعري تاب عن مذهبه في آخر عمره[3]، وقال أيضاً ما هو أهم من ذلك: (فكذلك أبو الحسن، فأهل السُّنّة من أهل المشرق والمغرب بحُججه يحتجُّون، وعلى منهاجه يذهبُون، وقد أثنى عليه غير واحد منهم، وأثنوا على مذهبه وطريقه)[4].

---

[3] عياض، ترتيب المدارك، جز 5/ص24-30
[4] المصدر نفسه، ص. 25.

فصل: في إبطال الدعوى الثانية: أن الإمام أبا الحسن الأشعري تاب عن مذهبه!

حاول أحمد عبد الحفيظ في الفصل الثاني من كتابه إثبات قضيتين يراهما – لعدم وعيه – متلازمتين، وهما:

أنّ مذهب الأشاعرة باطل، والثّاني: أن الدليل على بطلانه أن الأشعري نفسه تركه.

وقد سبق في النقل عن القاضي عياض أن هذا كلام فارغ، وهو مبني على قضية كاذبة، وهي أن الفرق بين مذهب الأشعري ومذهب السلف هو تأويل معنى الاستواء، وهذا غير صحيح، بل التأويل والإثبات كلاهما صحيح على مذهب الإمام الأشعري، لكن بشرط: أن الذي يُثبت لا يثبت معنىً يستلزم الجهة الحسيّة والمكان والجسميّة وما أشبه ذلك. وكذلك التأويل بشرط: أن لا يخالف دلالات اللغة العربية.

وقبل الشروع في الدعوى الثانية: لا يخفى على القارئ أنه إذا ترك أحد من الناس قولاً كان يقول به، فليس هذا دليلاً على بطلانه إلا عند المقلّد الذي لا يعرف الحق إلا بأسماء الرجال، وأما في أصول الدِّين فالتقليد لا يجوز!

وهذا نص كلام أحمد عبد الحفيظ: (فها هو أبو الحسن الأشعري **يعلن** بنفسه رجوعه عن ذاك المذهب الباطل إلى طريقة السلف ومذهب أهل السنة، وينسب القول بأن (استوى) تعني (استولى) ينسبه إلى المعتزلة، كما ستقف عليه بعد قليل) (ص 12).

وما دليل هذا القائل؟ نقل كلاماً من كتاب الإمام الأشعري حيث ذكر جملة من اعتقادات أهل الحديث وأهل السنة، ومن ضمن ذلك إثبات الاستواء. وليس في هذا النص ولا في غيره إعلان أن قوله هذا يمثل (توبة) من مذهبه.

والحق أن إثبات الاستواء قول معتبر عند أهل السنّة الأشاعرة، ليس فقط عند المتقدمين بل عند المتأخرين أيضاً.

أما الوهابية التيمية، الذين لا يميّزون بين الألفاظ والمعاني، ويتعبّدون بالكذب والتدليس، فيوهمون لأنفسهم وللناس أن الخلاف بين الأشاعرة وبين مذهبهم، مذهب الوهابية، هو مجرّد خلاف في فهم كلمة (استواء) كما وردت في القرآن، وليس الأمر كذلك!

والفرق الحقيقي: أن الأشعري يثبت الاستواء، وغيرُه من أهل السنة كذلك، وقالوا إن الله سبحانه وتعالى استوى على العرش كما أخبر في القرآن، وهذا الاستواء ليس هو استواء جسم على جسم، وليس ثمة نسبة زمانية أو مكانية بين الله وبين العرش، وإنما تتأتى مثل هذه العقائد الباطلة ممن قاس الخالق سبحانه على المخلوق. فمن الأشاعرة من أثبت هذه الأخبار كصفات مع نفي مشابهة المخلوقات بأي وجه كان، ومنهم من فوّض المعنى مع نفي المشابهة، ومنهم من عيّن المعنى بعد نفي المشابهة، وهذا الأخير يسمى تأويلاً، والثاني يسمى تفويضاً، والأول يُسمّى إثباتاً، لكن هؤلاء لا يقولون بشيء من ذلك.

وقد أقر أحمد عبد الحفيظ نقلاً عن ابن تيمية المجسّم في صفحة (15) أنّ كتاب الإبانة هو آخر كتاب للأشعري، وهو دليل على أنّه (ترك مذهبه). لماذا؟ لأنه أثبت الاستواء ولم يقل أن معناه (استيلاء)، وهذا سخف من القول، فليس هذا دليلاً على أيّ شيء، لا توبة ولا غيره. وإليك نصّ كلام الأشعري في الإبانة، في (فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة):

(وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، **استواء منزّهاً عن المماسة، والاستقرار، والتمكن، والحلول، والانتقال. لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قرباً إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد)**. **انتهى بنصّه** (ص 21، تحقيق فوقية محمود).

فهذا ما يقصده الإمام الأشعري حيث يثبت الاستواء، وهو استواء غير مكاني، ولا زماني، ولا حلول، ولا تمكن، ولا استقرار، لأن هذه صفات المخلوقات الأجسام الحادثة. ولن تجد أمثال أحمد عبد الحفيظ يقول بهذا الكلام أبدا، ولا أمثاله، ونعوذ بالله من الخذلان.

عوداً إلى إبطال الدعوى:

ادعى أحمد عبد الحفيظ أن الاشعري ترك مذهبه: ثم لم يأت بدليل واحد على ذلك، وكلامه كله مبني على مغالطة، وهي الخلط القبيح بين إثبات أهل السنة للاستواء وإثبات المجسمة للاستواء!

ملاحظة:

بعد كذبه على الإمام الأشعري، جاء يكذب على غيره من الأشاعرة من أمثال الإمام الجويني، والإمام الغزالي، والإمام فخر الدين الرازي، ومصدره في ذلك كله: كتاب **شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي**، الذي هو من المجسّمة، ولم يذكر سنداً صحيحا في ثبوت أي شيء للإمام الجويني، فليس لهذه الطائفة الكاذبة إلا اللجوء إلى الحكايات والقصص وأبيات الشعر، وهذه سبل إنما تصلح مع الغُفل أمثاله، ولا عبرة بها بين العقلاء، والعجيب في أمر هذه الطائفة الوهابية أن جميع حكاياتهم تنتهي مع مصدرها، وهو ابن تيمية، فلمَ لم نر الأشاعرة بعد زمنه يتراجعون عن معتقدهم عند الموت؟ مع عددهم الهائل؟ الذي لا يضاهيه مذهب في تاريخ الإسلام كله؟

فصل في إبطال الدعوى الثالثة:

حاول أحمد عبد الحفيظ في الفصل الأخير من كتابه إثبات أن المالكية المتقدمين كانوا على طريقة ابن تيمية المتوفى في القرن الثامن الهجري وأتباعه المعاصرين الذين يدّعون أنهم على عقيدة السلف!

وليس الأمر كذلك، وكلامه عبارة عن نقول إما غير صحيحة النقل، أو أنها متقطعة وموضوعة في غير سياقها، بالإضافة إلى التعامي عن نقولات أخرى.

وهنا سأكتفي ببعض النقولات لنبيّن مدى كذب هذا الرجل، ومدى الاتفاق التامّ بين المذهبين الأشعري والمالكي، حتى إنه لم يكن في مغربنا المبارك من يُنافسهما، مع تعضيد أهل الطرق الصوفية، الذين جاهدوا في سبيل الله وحققوا معاني العقيدة والشريعة في أرض الواقع، وبالله التوفيق.

ابتدأ أحمد عبدالحفيظ بالنقل عن الإمام مالك بن أنس ﵁ بكلام فيما يدلّ على أمرين:

الأوّل أن الأمام مالك يكره ويرفض علم الكلام!

والثاني أنّه قال: (الله في السماء، وعلمه في كلّ مكان لا يخلو منه شيء) (انظر ص 23-25).

أمّا الأول: أي: رد علم الكلام، فليس محلّ خلاف، يكفي أنه في زمن الإمام مالك، لم يكن ثمة مذهب مسمّى باسم الأشاعرة حتى ينطبق قول الإمام عليهم، بل كلام الإمام مالك - إن صح النقل عنه في هذا- فهو موجه إلى كلام المعتزلة، فليس كل ما هو من علم الكلام مذموم، كما أنه ليس كل ما هو فقه مذموم؛ ولا العكس، بحيث لا يكون كل ما هو كلام محمود، وكل ما هو فقه محمود؛ فإن لجميع الفرق مذاهب في الاعتقاد والفقه والسلوك، وليس شيء منه مذموم من حيث هو علم بالعقيدة ولا علم بالفقه ولا علم بالسلوك، بل المستحق للذم هو ما خالف الحق والدليل، كما أن المستحق للمدح هو ما وافقه، ولا شك أن الإمام مالك لم يكن يذمّ من كان يتكلّم في العقيدة الإسلامية بالنظر والاستدلال، إذ هذا العمل مقتضى ظاهر الآيات الكثيرة والأحاديث.

أما قول الإمام مالك، فقد رُوي أنه قال: (الله في السماء، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه شيء) ثم علّق عليه أحمد عبدالحفيظ بأنه (قول ثابت دون أدنى ريب)، وليس كذلك، بل في هذا السند شيء، وذلك من وجوه:

الوجه الأوّل: أن هذا السند لا يُعرف عند المالكية المتقدمين إلا عن طريق الحنابلة في بغداد، فكما قال أحمد عبدالحفيظ أنّ جميع الروايات هي إما عن عبدالله بن أحمد بن حنبل – وهو حشوي مشهور، وكتابه (السنة) مليء بالأكاذيب عن الإمام مالك[5]–، أو عن طريق كتاب مسائل الإمام أحمد، وعلى كلٍّ، فرجال السند هم كما قال ابن عبدالبر في التمهيد (أخبرنا أبو مُحَمَّد عبدالله بن مُحَمَّد بن عبدالمؤمن قال حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك قال **حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: حديثني أبي قال حدثنا سريج بن النعمان قال: حدثنا عبدالله بن نافع قال: قال مالك بن أنس، (الله عز وجل في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو منه مكان)**[6].

وكما تقدّم، كل من رواه، وهم كثر، فيرويه بالسند الذي فيه راوٍ **واحد فقط** عن الإمام مالك وهو عبدالله بن نافع الصائغ المتوفى سنة 206هـ، وعنه راوٍ واحد فقط هو سريج بن النعمان المتوفى سنة 217هـ. مع العلم بأنّ الذين رووا عن الإمام مالك ألوف مؤلّفة، ولكن لم يسمع أحد منهم هذا القول إلا عبد الله بن نافع الصائغ، فلننظر ما قاله أئمة الجرح والتعديل عنه:

قال الإمام أحمد، وهو الذي يروي هذا القول عن سريج، إنه – أي: عبد الله بن نافع الصائغ – كان فقيهاً، وضعيفاً في الحديث، ومثل ذلك قال الإمام البخاري؛ وقال ابن عدي: إن عبدالله بن نافع هذا (روى الغرائب عن مالك)[7].

---

[5] على سبيل المثال: حَدَّثَنِي مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ، سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، ذَكَرَ أَبَا حَنِيفَةَ فَذَكَرَهُ بِكَلَامِ سُوءٍ وَقَالَ: " كَادَ الدِّينَ، وَقَالَ: مَنْ كَادَ الدِّينَ فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ، وأيضاً: حَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ «أَيُذْكَرُ أَبُو حَنِيفَةَ بِبَلَدِكُمْ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا يَنْبَغِي لِبَلَدِكُمْ أَنْ يُسْكَنَ» انظر (ص.199 من كتاب (السنة). ولا شكّ أن الإمام مالك لم يقل شيئا من هذا الكلام السخيف، وإلا فكان عليه أن يأمر المسلمين، وبمن فيهم من خلفاء بغداد أن يخرجوا من العراق دفعة ويتركوها للأحناف، أو يقتلوهم تقتيلاً. وهذا ما لا يتفوه به عاقل!

[6] ابن عبدالبر، التمهيد، جزء 7، ص.138، الطبعة المغربية. ونفس الرواية موجودة في كتاب السنة لعبدالله بن احمد بن حنبل، وغيره كثير، إلا أن جميعها تعود إلى طريق واحد فقط للإمام مالك.

[7] انظر سير أعلام النبلاء، الذهبي، جزء 10، ص. 373، ط موسسة الرسالة.

ثم في السند سريج بن النعمان، المتوفى 217هـ، وكان في بغداد، وهو ثقة لكنه قد أخطأ في بعض الأحاديث؛ فوثقه أبو داود لكن قال (إنه غلط في أحاديث)[8].

ثم لم يذكر الذهبي ولا غيره فيمن رأيت أن سريج بن النعمان يُعد من الرواة عن عبد الله بن نافع؛ وكذلك عندما ننظر فيمن روى عن عبدالله بن نافع الصائغ، فلم يذكر أحدٌ سريج بن النعمان، بل لا يوجد لسريج بن النعمان رواية أحاديث موطأ الإمام مالك أصلا، ووقفت على خمس آثار رواها سريج عن عبد الله بن نافع: اثنتان مرفوعتان لا عن طريق الإمام مالك، وثلاثة أقوال منسوبة للإمام مالك، وهذا يدلّ على أنه لم تكن ثمة علاقة معتبرة بين الشخصين.

فتبيّن لكلّ منصف أن هذه الرواية ليست صحيحة على شروط الأئمة المعتبرين في الحديث، وتبين أيضًا خطأ من قال: إن هذه رواية صحيحة (بلا أدنى ريب)، بل هناك ريب، وهو قوي. وما يزيد ذلك وضوحاً أنّه الطريق الوحيد لهذا القول، وأنّه أيضاً مخالف لما رواه الجم الكبير من الرجال، كما سيأتي.

وقبل ذلك يجب التنبيه على فهم أحمد عبد الحفيظ لهذا النص حيث يرى أن معناه: (إثبات صفة العلوّ) لله تعالى، ولا يوجد ذكر العلوّ في كلام الإمام مالك، ولسنا بحاجة إلى مثل هذه الأقوال لإثبات العلو لله سبحانه، فمن أسمائه تعالى "العليّ"، إلا إذا كان يقصد بالعلوّ " الفوقية الحسيّة المكانيّة" فهذا تجسيم ظاهر البطلان، تعالى الله عن ذلك :" ليس كمثله شيء".

الوجه الثاني: أن الرجل يزعم أن الإمام مالك لا يرى جواز الكلام في ذات الله وصفاته، وهذا القول يثبت خلافه. فإن صح هذا القول، فلا يصح الآخر إلا بالتقييد الذي ذكرناه آنفاً، ولا يؤخذ على إطلاقه.

الوجه الثالث: أن هذا القول المنسوب للإمام مخالف للروايات الكثيرة التي تأبى الخوض في السؤال، لا توقفاً فقط، بل رداً على من أراد أن يثبت كيفاً ومكاناً للذات الإلهية، تعالى الله عما يعتقدون، وإليكم هذه الروايات:

---

[8] سير أعلام النبلاء، الذهبي، جزء 10، ص.219، ط مؤسسة الرسالة، انظر ايضا الذهبي: الميزان، جزء 3، ص. 217، دار الكتب العلمية.

روى ابن عبد البر بنفس السند السابق – أي عن طريق سريج بن النعمان عن عبدالله بن نافع الصائغ – أنه قيل لمالك (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى؟ فقال مالك رحمه الله: (استواؤه معقول، وكيفيته مجهولة، وسؤالك عن هذا بدعة، وأراك رجل سوء)[9].

ويجري في هذه الرواية ما جرى في الأوّل، لكن على تسليم ثبوته يكون معنى (معقول) بأن معنى الآية واضح، ولا يكون هذا المعنى كما وهم الواهمون أنه أمر متحيّز مجسم يعلو جسماً آخر ويستقرّ عليه، فهذا المعنى غير معقول في حق الله، أما المعنى المعقول في حق الله تعالى فهو عبارة عن الخلق والملك التام على جميع المخلوقات، ولكن كيفية ذلك مجهولة لنا، وهذا مقتضى التوفيق بين الروايات، على ما يلي:

وهذه رواية بقي بن مخلد، وهو وإن ترك مذهب الإمام مالك في الفتوى لكنه نشأ عندهم وله دراية بأقوالهم، فروى عنه ابن عبدالبر قال: (وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا بَقِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ القرشي قَالَ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ "الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى" كَيْفَ اسْتَوَى ؟ قَالَ: فَأَطْرَقَ مَالِكٌ ثُمَّ قَالَ: اسْتِوَاؤُهُ [غير] [10] مَجْهُولٌ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْمَسْأَلَةُ عَنْ هَذَا بِدَعَةٌ)[11].

فهذه الرواية تؤكد ما قلناه سابقاً، وهو أن الاستواء فعل فعله الله سبحانه وتعالى في العرش، وليس لهذا الفعل كيف، بل هذا الكيف (غير معقول) بخلاف قول الإمام (غير مجهول)، وهو عبارة عن نفي أصل ثبوت الاستواء لله سبحانه، كما هو مقتضى الآيات، وهذا موافق تماماً لمذهب الأشاعرة حيث نفوا الكيف عن جميع أفعال الله؛ لأن أفعال الله سبحانه وتعالى لا تحصل بواسطة، فإنه سبحانه وتعالى قادر بقدرة غنيّ عن كل ما سواه، وقول الأشعري موافق لما قرّره الإمام مالك فيما سبق، ذكره الحافظ المحدث أبو بكر البيهقي في الأسماء والصفات:

---

[9] التمهيد، ابن عبدالبر، جز 7، ص. 138، ط المغربية.

[10] كلمة غير ساقط في المطبوع ولعلّه (غير مجهول)، انظر التمهيد لابن عبدالبر، جزء 7، ص. 151، ط المغربية.

[11] التمهيد، ابن عبدالبر، جزء7، ص. 151، ط المغربية.

(وذهب أبو الحسن الأشعري إلى أن الله تعالى جل ثناؤه فعل في العرش فعلًا سماه استواء، كما فعل فعلا سماه رزقاً ونعمة، أو غيرها من أفعاله، ثم لم يكيّف الاستواء، إلا أنه جعله من صفات الفعل، لقوله: (ثم استوى على العرش) وثم للتراخي، والتراخي إنما يكون في الأفعال، وأفعال الله تعالى توجد بلا مباشرة منه إياها ولا حركة) انتهى[12].

ويؤكد ما قررّناه ما رواه المحدث بقي بن مخلد في رواية أخرى: (قال بَقِيٌّ: وَحَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ صَلَاحٍ الْمَخْزُومِيُّ بِالرَّمْلَةِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ مَالِكٍ، إِذْ جَاءَهُ عِرَاقِيٌّ فَقَالَ لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: مَسْأَلَةٌ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهَا، فَطَأْطَأَ مَالِكٌ رَأْسَهُ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ "الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى" كَيْفَ **استوى؟ قال: سألت عن غير مجهول، وتكلمت في غير مَعْقُول، إِنَّكَ امْرُؤُ سَوْءٍ، أَخْرِجُوهُ،** فَأَخَذُوا بِضَبْعَيْهِ فأخرجوه)[13].

وهذه الرواية كالسابقة، وكلاهما أصحّ مما رواه السريج بن النعمان عن عبد الله بن نافع.

وتبقى رواية أخرى، وهي أقوى الروايات إذ الراوي هو عبد الله بن وهب، أحد رواة الموطأ وتلاميذ الإمام مالك، قال الإمام البيهقي: (أخبرنا الحافظ أبو عبدالله أخبرني أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن مهران ثنا أبي حدثنا أبو الربيع بن أخي رشدين بن سعد قال: سمعت عبدالله بن وهب يقول: كنا عند مالك بن أنس **فدخل رجل فقال: يا أبا عبدالله: "الرحمن على العرش استوى" كيف استواؤه؟ قال: فأطرق مالك وأخذته الرحضاء، ثم رفع رأسه فقال: "الرحمن على العرش استوى" كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، والكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه.** قال: فأخرج الرجل)[14].

وهذا النص واضح في نفي أصل الكيف عن الله سبحانه، كما هو قول أهل السنة الأشاعرة، لا ما يذهب إليه أتباع ابن تيمية الجدد، وكان ينبغي على هذا القائل أن يأتي بما روي عن الإمام مالك من كبار أصحابه في النهي عن رواية الأحاديث المتشابهة، خوفاً على أصحاب العقول الضعيفة من فهمها

---

[12] الأسماء والصفات، البيهقي، ص. 380، ط المكتبة الازهرية للتراث.

[13] المصدر نفسه. واسم الراوي هنا أيوب بن صالح وليس صلاح، المخزومي المدني، روى عن مالك الموطأ، وسكن الرملة في فلسطين، ذكر ذلك القاضي عياض والسيوطي وغيرهم. انظر موطأ الإمام مالك بتحقيق الأعظمي، ص. 198.

[14] الأسماء والصفات، ابو بكر البيهقي، ص. 379، ط المكتبة الازهرية بتحقيق محمد زاهد الكوثري.

على غير وجهها، وهذا موقف من الإمام قطعاً يخالف قولهم، إذ لا يملؤون كتبهم الاعتقادية إلا بهذه الروايات، ويزيدونها تأويلاتهم الزائغة التي توهم الناس أن الله سبحانه وتعالى له أبعاض وآلات، وأنه يتغيّر وغير ذلك مما هو من صفات المخلوقات تعالى الله عن ذلك !

ثم بنبغي التنبيه على أن إنكار الإمام مالك هنا ليس لذات السؤال؛ لأن أصل السؤال في الدين مشروع، إذ أمرنا الله سبحانه وتعالى بالسؤال: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)، ولكن إذا سأل الرجل بـ (كيف) فهو يثبت كيفاً، لكن يريد تفصيله، والإنكار على السائل لا يكون لمجرّد السؤال، بل لأن نفس سؤاله يتضمن إثبات الكيف لله تعالى.

قال ابن عبد البر: (**وقد كان مالك ينكر على من حدّث بمثل هذه الأحاديث، ذكره أصبغ وعيسى عن ابن القاسم قال**: (**سألت مالكا عمن يحدث الحديث** ((**إن الله خلق آدم على صورته**)) **والحديث** (**إن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة**) وأنه يدخل في النار يده حتى يخرج من أراد، **فأنكر ذلك إنكاراً شديداً، ونهى أن يحدث به أحداً**.) (**قال** ابن عبدالبر): وإنما كره ذلك مالك خشية الخوض في التشبيه بكيف ههنا)[15].

وهذا الكلام مروي عن الإمام عبدالرحمن بن القاسم، الذي قوله هو المقدم على جميع طلاب الإمام مالك، فلمَ لم نرَ أحمد عبدالحفيظ يرويه؟ لا شك أنه إذا كان فعلا عالماً بأقوال المذهب ويفتي في البلاد وفق مذهب الإمام مالك، لعلم هذه الأقوال، لكنّ الجهل والهوى يجعله أعمى البصيرة!

وزاد الحافظ ابن عبد البر بعد ذلك: (وقد بلغني عن ابن القاسم: أنه لم ير بأساً برواية الحديث "أن الله ضحك" وذلك لأن الضحك من الله والتنزل والملالة والتعجب منه ليس على جهة ما يكون من عباده)[16]، وهذا الكلام حق، وهي الروايات التي توجد في موطأ مالك، بخلاف الرويات المذكورة سابقاً. وقد ذكر ابن عبد البر تأويلاتها في كتابه التمهيد، وهي واضحة لكل مؤمن يعرف العربية.

---

[15] التمهيد، لابن عبدالبر، جزء 7، ص. 150، ط المغربية.
[16] المصدر نفسه، ص. 151.

وذكر الإمام ابن رشد الجد في البيان والتحصيل (في قول مالك فيما يروى عن النبي عليه السلام في سعد، وسألت مالكا عن الحديث الذي يذكره الناس عن النبي عليه السلام في سعد بن معاذ فأنكره وقال: إني أنهاك أن تقوله، وما يدعو أمرأً أن يتكلم بهذا ولا يدري ما فيه من التغرير؟. وقال مالك: حدثني يحيى بن سعيد قال: لقد نزل لموت سعد بن معاذ سبعون ألف ملك ما نزلوا الأرض قبلها). ثم علّق على هذا الكلام الإمام ابن رشد: (إنما نهى مالك أن يتحدث بهذا الحديث وهو ما روي أن العرش اهتزّ لسعد بن معاذ، ويتكلم به، مخافةً أن يشيع في الناس فيسمعها الجهال الذين لا يعرفون تأويلها، فيسبق إلى ظنونهم التشبيه بها، لظنهم أن العرش إذا اهتز أي تحرك، تحرك الله بتحركه، كالجالس منا على كرسيه إذا تحرك الكرسي تحرك هو بتحركه، **وليس عرش الرحمن بموضع استقرار له، إذ ليس في مكان، ولا مستقر بمكان، تعالى الله عن ذلك ذو الجلال والإكرام)** ثم سرد الأقوال في تأويل الحديث[17].

ويلاحظ القارئ أن الرواية التي ساقها الإمام مالك ليست مرفوعة، والذي أرجّحه أنه تأويل الحديث، حيث للعرش حملة وحولها يسكن الملائكة، فيكون كما قاله ابن رشد الجد في نفس الموضع (إنه – أي العرش – اهتز حملته استبشاراً لقدومه عليهم. خرج مخرج: (واسأل القرية) أي أهلها)[18].

ونضيف إلى ما سبق قولاً آخر للإمام مالك مروي عن طريق المالكية عن طريق مطرف بن عبد الله، أحد تلامذة الإمام مالك، قال ابن عبد البر: (أخبرنا مُحَّد بن علي الجبلي، وكان من ثقات المسلمين بالقيروان، قال: حدثنا جامع بن سوادة بمصر قال: حدثنا مطرف عن مالك بن أنس أنه سئل عن الحديث ((إن الله ينزل في الليل إلى سماء الدنيا)) فقال مالك: **ينزل أمره)**، ثم قال ابن عبدالبر مباشرة: (وقد يحتمل أن يكون كما قال مالك رحمه الله على معنى أنه تتنزل رحمته وقضاؤه بالعفو والاستجابة، وذلك من أمره أي: أكثر ما يكون ذلك في ذلك الوقت، والله أعلم، ولذلك ما جاء فيه الترغيب في الدعاء)[19]، ثم ساق الحافظ ابن عبد البر قولاً آخر لمن ظنّ أن حديث النزول هو دليل على نزول المولى

---

[17] البيان والتحصيل، ابن رشد الجد، جزء 17، ص. 245-6.
[18] البيان والتحصيل، ابن رشد، جز17، 246.
[19] التمهيد، ابن عبدالبر، جزء 7، 143-144، ط المغربية.

عز وجل **بذاته** فقال: (ليس هذا بشيء عند أهل الفهم من أهل السنة، لأن هذا كيفية وهم يفزعون منها) إلى آخر كلامه[20].

ولاحظ أيها القارئ أن تأويل الإمام مالك للنزول مروي عن طريق المالكية كابراً عن كابر، وهو عن مطرف بن عبدالله؛ وهو نفس الذي روى عنه الأخ أحمد عبدالحفيظ حيث يقول بكل ثقة (وها هو مطرف بن عبدالله يقول)! (ص.25) ما خلاصته أن الإمام مالك كان ينكر على من يدفع (أحاديث الصفات)، وإذا صح هذا الكلام، وهو غير صحيح قطعاً، كان الإمام أحق بنقد نفسه، إذ ثبت بلا ريب أنه كان يرى كراهة رواية هذه الأحاديث، وهذه طريقة المتنطعين، فإنهم إذا وجدوا الخبر بضد ما قالوه نقدوه، وإلا فيتساهلون فيه أشد التساهل، ويبنون عليه أصول العقائد!

ولاحظوا أيضاً كيف بتر أحمد عبدالحفيظ نصّاً آخر عن الإمام ابن القاسم، كما نقله الإمام ابن رشد الجد (ص 26-27) وحذف منه قولاً لا يوافقه عليه، لكن الهوى يدفع الرجل إلى الكذب على أئمة المذهب، وإليكم النص الكامل وتعليق الإمام ابن رشد عليه:

(قال: ولا ينبغي لأحد أن يصف الله إلا بما وصف به نفسه في القرآن، ولا يشبّه يديه بشيء ولا وجهه تبارك وتعالى بشيء، لكنه يقول: له يدان كما وصفه به نفسه، وله وجه كما وصف نفسه، تقف عندما وصف به نفسه في الكتاب، فإنه تبارك وتعالى لا مثل له ولا شبيه ولا نظير، **ولا يروينّ أحد هذه الأحاديث**: إن الله خلق آدم على صورته أو نحوهما من الأحاديث، ولكن هو الله الذي لا إله إلا هو كما وصف نفسه، ويداه مبسوطتان كما وصفهما، والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه، ولا يصفه بصفة ولا يشبّه به شيئاً، فإنه تبارك وتعالى لا شبيه له، وأعظم مالك أن يحدّث أحداً بهذه الأحاديث أو يرويها، وضعّفه)[21].

---

[20] المصدر نفسه.
[21] البيان والتحصيل، 16\400.

ثم قال الشارح الإمام ابن رشد: (قوله: لا ينبغي لأحد أن يصف الله عز وجل إلا بما وصف به نفسه في القرآن: يريد أو وصفه به رسوله في **متواتر الآثار** واجتمعت الأمة على جواز وصفه به، وكذلك لا ينبغي عنده على قوله هذا أن يُسمى الله تعالى إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو سمّاه به رسوله أو اجتمعت الأمة عليه، والذي يدل على ذلك من مذهبه كراهته في رسم الصلاة للرجل أن يدعو بـ"يا سيّدي" وقال أحب إليّ أن يدعوه بما في القرآن، وبما دعت به الأنبياء بـ "يا رب"، وكره الدعاء بـ "يا حنّان"، وهذا هو قول أبي الحسن الأشعري، وذهب القاضي أبو بكر بن الباقلاني إلى أنه يجوز...)[22].

ثم قال ص.402 تعليلاً لنهي الإمام مالك عن رواية الأحاديث: (فالمعنى من ذلك أنه كَرِه أن تُشاع روايتها ويكثر التحدث بها فيسمعها الجهّال الذين لا يعرفون تأويلها، فيسبق إلى ظنونهم التشبيه بها، وسبيلها إذا صحت الروايات بها أن تتأوّل على ما يصح مما ينتفي بها عن الله تشبيهه بشيء من خلقه...إلخ).

فهذا كلام الإمام ابن رشد واضح وصريح بأن المذهبين الأشعري والمالكي على وفاق تامّ، وهذا الرجل أحمد عبدالحفيظ يقطع من هنا ويلصق من هناك، فيما يدلّ على عدم صدقه مع القارئ، وعدم صدقه مع الأئمة الأعلام، وكأنه لا يعرف أن الله يراه؟

وأما باقي النقولات عن أئمة المالكية فليس فيه شيء مخالف لمذهب الأشاعرة، علم ذلك من علم، وجهله من جهل. وهذا أحمد عبدالحفيظ جاهل بالمذهبين، يقول ما قيل له، يردده للناس، ويجادل في ذات الله وصفاته، وينشره باسم دولة ليبيا، ودولة ليبيا وشعبها براء منه ومن فرقته، التي لم تدخل داراً إلا وأفسدته. وإثبات الاستواء صفة لله أو فعلاً له ليس فيه مخالفة لمذهب أهل السنة الأشاعرة، بل المخالف من قيّد وفسّر الاستواء بالمكان والمسافة، كما هو استواء الناس على المراكب.

وكذلك الشأن بكلام صاحب الرسالة القيروانية حيث ذكر (وأنه فوق عرشه، المجيد بذاته، وهو في كل مكان بعلمه).

---

[22] المصدر نفسه، ص.400\401.

وينبغي التنبيه هنا على أمور، – ومن أراد التفصيل فعليه بالشروح والحواشي على الرسالة –: أن أول من شرح الكتاب هو القاضي عبدالوهاب، وقد شرحه بعلم، بل بطلب من الإمام ابن أبي زيد صاحب الرسالة، والقاضي عبدالوهاب أشعري المذهب بلا ريب، وهو من تلامذة الإمام الباقلاني، من رؤساء المذهب الأشعري، وكان القيرواني راضياً بشرح القاضي عبدالوهاب حتى إنه روي أنه دفع له مالاً كثيرا على عمله، وقد نقل عن هذ الشرح الأخ أحمد عبدالحفيظ، وكعادته، وعادة كل من لا يتقي الله في النقل من هذه الفرقة، حذف من النص أهمّ أمر في النقاش كله، كذباً على الأئمة وعلى الناس، **وإليكم نص كلام أحمد عبدالحفيظ**:

(وقال الإمام العلم عبد الوهاب بن نصر البغدادي القاضي (ت422 هـ) في شرحه لبعض قول ابن أبي زيد المتقدم: (...والذي يدل على صحة ما ذكره رحمه الله من أنه على عرشه دون كل مكان ورود النص بذلك في عدة مواضع منها قوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى) وهذا يمنع أن يوصف بأنه على غيره...) وقال بعد ذلك بقليل: (... واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتباع للنص وتسليم للشرع وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية لأن الشرع لم يرد بذلك ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشيء ولا سأله الصحابة عنه...) **انتهى كما أورده أحمد عبدالحفيظ**.

والذي أسقطه هذا الرجل تحريفاً لكلام القاضي هو في صلب الخلاف بين أهل السنة الأشاعرة، وبين الوهابية التيميّة. وإليكم نص كلام القاضي عبدالوهاب الأشعري كاملا لتعرف ذلك:

(واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية، لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشيء، ولا سألته الصحابة عنه، **ولأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحوّل وإشغال الحيّز والافتقار إلى الأماكن**، وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قدم الأجسام، **وهذا كفرٌ عند كافّة أهل الإسلام، وقد أجمل مالك رحمه الله الجواب عن سؤال من سأله: الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ فقال: الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، ثم أمر بإخراج السائل**).

فلينظر القارئ الكريم إلى تمام نصّ القاضي عبدالوهاب، حيث ينفي بكل صراحة أن يكون استواء المولى عز وجلّ بمعنى كونه تعالى حالّ فيه بالمكان، وغير ذلك من الأباطيل التي مآلها **الكفر!** فهل الناقل أحمد عبدالحفيظ يوافق القاضي في قوله، كما نوافقه نحن وكافة أهل الإسلام أم لا؟ وإن كان لا يوافق، فلماذا اللبس وسوء النقل؟ إنما هذه وسائل غير الصادقين في إثبات عقائدهم، وهو خلاف سنة الصادق المصدوق سيدنا مُحَّد ﷺ.

ثم ذكر نقولاً أخرى عن الإمام أبي عمرو الداني (ت 444هـ)، الإمام المقرئ الأشعري، تلميذ القاضي الباقلاني، وكذب عليه كما فعل مع القاضي عبدالوهاب، والحافظ ابن عبدالبر، والإمام ابن رشد، والإمام ابن القاسم، والأشعري، وغيرهم، وإنه لعجب كيف جمع هذا الكم من الأكاذيب في رسالة موجزة؟

فإليك نص الإمام الداني كما أورده أحمد عبدالحفيظ، ثم نورد لكم النص الكامل:

(وقال في كتابه (الرسالة الوافية لمذهب أهل النسة في الإعتقادات وأصول الديانات): فصل في استواء الله على عرشه وعلوّه على خلقه: ومن قولهم أنه سبحانه فوق سمواته، مستوٍ على عرشه، ومستولٍ على جميع خلقه، و**بائن منهم بذاته،** غير بائن بعلمه، بل علمه محيط بهم، يعلم سرّهم وجهرهم، ويعلم ما يكسبون، وعلى ما ورد به خبره الصادق وكتابه الناطق، فقال تعالى: ((الرحمن على العرش استوى)) **انتهى كلام الداني كما أورده أحمد عبدالحفيظ**.

لكن الإمام الداني زاد بعد ذكر الآية مباشرة ما نصّه: (واستواؤه جلّ جلاله: **علوّه بغير كيفية، ولا تحديد، ولا مجاورة، ولا مماسة)**[23]، وهذا النص، كما سبق التنبيه عليه، هو في صلب الخلاف بيننا وبين المجسّمة، فلماذا حذف أحمد عبدالحفيظ هذا النص؟ فهل يوافقه على أن استواء المولى جلّ وعز ليس له كيف، ولا تحديد أي **لا حدّ له،** وليس بالمجاورة أي أن يكون استواء الله سبحانه كمجاورة الأجسام، ولا مماسة ؟

[23] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني، ص. 20.

ولم يشبع من الكذب بعد، فقد نقل كلاماً عن ابن بطال المالكي(ت 449هـ)، شارح صحيح البخاري وحذف منه كلاماً كعادته، وإليكم نص هذا الكذوب (ص. 34):

(وأما من قال تأويله: استقر، فقول فاسد أيضاً....

إلى أن قال: وأما قول من قال: علا، فهو صحيح وهو مذهب أهل السنة والحق...). انتهى كما أورده أحمد عبد الحفيظ.

أما النص الكامل كما قاله الإمام ابن بطال فهو:

(وأما من قال تأويله: استقر. فقول فاسد أيضًا؛ لأن الاستقرار من صفات الأجسام، وأما قول من قال: تأويله: ارتفع. فنقول مرغوب عنه لما فى ظاهره من إيهام الانتقال من سفل إلى علو، وذلك لا يليق بالله، وأما قول من قال: علا. فهو صحيح وهو مذهب أهل السنة والحق)[24]، فهنا، وفي غيره من المواضع الكثيرة جدّا في شرح صحيح البخاري لابن بطال، ما فيه الكفاية للنبيه على أنه يريد أن العلو **ذاتي** لله، ليس مفتقراً إلى نسبة مكانية للعرش، إذ قال رسول الله ﷺ: (كان الله ولم يكن شيء غيره)، أي: قبل خلق العرش وقبل خلق كل شيء، ولم يزدد كمالا بخلقها، تعالى الله عما يقوله المبطلون.

ونعيد السؤال: هل يوافق أحمد عبدالحفيظ على كلام ابن بطال أم لا؟ ولماذا حذف هذا الكلام مع أنه في صلب الخلاف؟ وإن كان لا يوافق ابن بطال ويرى أنه على ضلال، فمقتضى الأمانة أمام الله سبحانه أن يرشد الناس إلى الحق ويصرّح. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وبهذا نختم الكلام، فإن تتبع أكاذيب هذه الفرقة من الأمور المتعبة، وقد أبطلنا دعاويه الفاسدة، وهي:

---

[24] ابن بطال، جزء 10، ص. 448.

1- أن ابن تومرت أجبر أهل المغرب على اعتناق مذهب الأشاعرة. وظهر أن المذهب كان موجودا سائداً قبله، كما كان موجودا سائدا في بلاد المشرق وبلاد ما وراء النهر وبلاد الروم والهند والسند وغيره، قبل ابن تومرت وبعده.

2- أن الأشعري (تاب عن مذهبه) كما تاب غيره من أئمة الأشاعرة، وهي عبارة عن قصص وكلام فارغ، لا دليل على ذلك أصلا. وكل كلامهم مبني على الخلط بين طريقة الإثبات عند أهل السنة وطريقتهم. ومن أنصف وأخلص لله فليبحث، والكتب متوفرة لمن خاف على دينه.

3- أن المالكية قبل ابن تومرت كانوا موافقين لمذهب الوهابية السلفية المجسمة، ورأينا أيضا كيف كذب هذا الرجل على جملة من الأئمة الذين نقل عنهم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا مُحَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.